الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 5145 | الإثنين | 9 شوال 1446 هـ | 7 أبريل 2025 م | السنة الثامنة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

عقب مشاركته في الاجتماع الـ 59 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج

الرومي: تعاون دول "أوبك بلس" هو السبيل لاستقرار نفطي مستدام يخدم النمو الاقتصادي العالمي

ضرورة تقديم خطط محدثة للتعويض إلى أمانة المنظمة بحلول 15 أبريل الجاري

استمرار دولة الكويت بأداء دور ريادي ومسؤول في دعم المبادرات التي تستهدف تعزيز استقرار الأسواق

أكد وزير النفط طارق الرومي أن التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء في تحالف "أوبك بلس" هو السبيل لتحقيق استقرار مستدام يضمن التوازن ويخدم أهداف النمو الاقتصادي العالمي.

جاءت تصريحات الوزير الرومي في بيان أصدرته وزارة النفط أمس الأول السبت، عقب رئاسة الوزير الرومي وفد دولة الكويت المشارك في الاجتماع الـ 59 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج الذي عقد عبر الاتصال المرئي.

وذكر أن اجتماع اللجنة المشتركة لمراقبة الإنتاج ناقش أحدث التطورات في أسواق النفط العالمية في ظل التحديات التجارية والاقتصادية والتوترات الجيوسياسية التي تحتاج مزيدا من التحوط واليقظة لضمان توازن السوق وأمن الامدادات.

وأوضح أن اللجنة استعرضت بيانات إنتاج النفط الخام خلال الأشهر الماضية إذ "أوضحت تقدير التعديلات الطوعية الإضافية في الإنتاج التي قامت بها الدول الثماني الأعضاء في أوبك بلس التي تم الإعلان عنها في أبريل ونوفمبر 2023 لدعم استقرار السوق".

وأفاد وزير النفط بأن "اللجنة أشارت إلى البلدان التي لم تحقق المطابقة والتعويضات الكاملة إذ أكدت من جديد على الأهمية الحاسمة لتحقيق المطابقة والتعويض الكاملين بالإضافة إلى تقديم خطط محدثة للتعويض إلى أمانة الأوبك بحلول 15 أبريل الجاري".

وشدد على الدور المهم لهذه الاجتماعات الدورية لتحالف أوبك بلس في متابعة مستجدات السوق التي تستدعي المبادرة والاستجابة السريعة للتحديات الطارئة.

وأكد استمرار دولة الكويت في أداء دور ريادي ومسؤول في دعم المبادرات التي تستهدف تعزيز استقرار الأسواق وتسهم في تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز التنمية المستدامة لافتا إلى التزام الكويت بمستوى إنتاجها حسب خطة التعويض المقررة.

وضم الوفد الكويتي في الاجتماع إضافة إلى الوزير الرومي محافظ دولة الكويت لدى منظمة الأوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى الأوبك الشيخ عبد الله صباح سالم الحمود الصباح.

طارق سليمان الرومي وزير النفط

اجتماع الدورة غير العادية بمشاركة الكويت يناقش موضوعات مهمة للعرض على القمة العربية الـ "34"

المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي يبحث قضايا الأمن الغذائي والطاقة الشمسية وإيواء الأسر النازحة

هيفاء أبو غزالة: التركيز على الموضوعات التي تمثل أولوية للإنسان العربي وفي مقدمتها استقرار واستتباب الأمن والسلام بالمنطقة

نواف السادة: تحقيق التكامل الاقتصادي المستدام يتطلب تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وتحفيز الاستثمارات والتجارة البينية

طلال النمش مترأسا وفد الكويت

انطلقت أمس الأحد أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية على مستوى كبار المسؤولين بمشاركة الكويت لدراسة وإعداد مشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية في دورتها (34) والقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة.

وقالت الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالجامعة العربية السفير هيفاء أبو غزالة في كلمتها الافتتاحية إن الذكاء الاصطناعي أصبح أساسا في كافة مناحي الحياة لاسيما الاقتصادية والاجتماعية وأصبحت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي عناصر رئيسية لنجاح المشروعات التنموية لمختلف القطاعات ذات الصلة.

وأضافت أبو غزالة إن الاجتماع يناقش عددا من الموضوعات الهامة المقترحة من الدول الأعضاء والأمانة العامة والمجالس الوزارية للعرض على القمة العربية في دورتها (34) والقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية في دورتهما الخامسة واللتين سيتم عقدهما بالعراق في ظروف استثنائية أثرت بشكل كبير على المكتسبات التنموية في المنطقة.

وأشارت إلى أنه سيتم التركيز على الموضوعات التي تمثل أولوية للإنسان العربي مع الأخذ في الاعتبار التطورات والأولويات وفي مقدمتها استقرار واستتباب الأمن والسلام في المنطقة حتى تستكمل مسيرة التنمية بالشكل والمحتوى المطلوبين وتنتج ثمارها لتنعكس إيجابا على الانسان العربي بمختلف فئاته.

وأوضحت أنه يأتي في مقدمة الموضوعات مسألة الأمن الغذائي والطاقة الشمسية فضلا عن إيواء الاسر النازحة نتيجة الممارسات اللاانسانية للقوة القائمة بالاحتلال وتأتي مسألة الاستثمار في الموارد البشرية الصحية وتطوير الصحة المدرسية والجامعية فضلا عن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة العربية.

وأكدت أبو غزالة أن بلورة الموقف العربي بالتحضير للقمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية يعد أولوية في ملف القمة بما يدعم الموقف العربي ويضع أولويات الانسان العربي الاجتماعية أمام هذه القمة العالمية النوعية المرتقبة.

من جانبه قال ممثل البحرين (رئيس الاجتماع) نواف السادة في كلمته إن انعقاد هذه الدورة الاستثنائية يأتي بهدف الإعداد والتحضير للملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الدورة العادية ال 34 وكذلك الإعداد والتحضير للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الخامسة والمقرر انعقادهما بشكل متزامن لأول مرة وذلك باستضافة كريمة من جمهورية العراق في شهر مايو القادم.

وأشار إلى (إعلان البحرين) الصادر في ختام القمة العربية ال33 والذي أكد الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي وإمكانياته الاقتصادية والبشرية وضرورة تهيئة الظروف الملائمة لتعزيز التعاون في الملفات الاقتصادية وتحقيق التنمية الشاملة القائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة فيما يلبي تطلعات الشعوب العربية ويحقق النمو والازدهار.

وأضاف أن البحرين وفي إطار رئاستها الحالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والقمة العربية تؤكد التزامها الراسخ بدعم العمل العربي المشترك والارتقاء به الى مستويات أرفع وتنسيق المواقف العربية ودعم القضايا الاقتصادية والاجتماعية المشتركة حيث إنها تواصل الدفع قدما لملفات التكامل الاقتصادي العربي وعلى راسها ملف اتفاقية الاستثمار الجديدة بين الدول العربية ضمن أولويات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأكد السادة أن البحرين سوف تعزز الشراكات ودعم العنصر البشري فضلا عن الاهتمام بتمكين المرأة والشباب.

وأشار إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المستدام يتطلب التقدم في عدد من الملفات الاستراتيجية وفي مقدمتها تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتحفيز الاستثمارات والتجارة البينية العربية وتحقيق الأمن الغذائي إلى جانب تطوير الاقتصاد الرقمي والابتكار كمحركات رئيسية للنمو المستدامة.

ويرأس وفد دولة الكويت في الاجتماع وكيل وزارة المالية للشؤون الاقتصادية بالتكليف طلال النمش.

انطلاق أعمال الدورة غير العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بمشاركة الكويت

لارتفاع مخزونات الخام التجارية الأمريكية بنحو 6.2 ملايين برميل

أسعار النفط عند أدنى مستوياتها في 3 أعوام مسجلة خسائر أسبوعية بلغت 10 %

خالد بودي: المخاوف من حدوث ركود اقتصادي أدى إلى انسحاب المضاربين من السوق وأتوقع تراجع الأسعار

جمال الغربللي: استمرار هبوط الأسعار على المدى القريب مع احتمال وصول سعر الخام إلى ما بين 55 و60 دولارا للبرميل

عبد السميع بهبهاني: المتضرر الأكبر من هذه السياسات ليس دول الخليج بل الاتحاد الأوروبي وبعض حلفاء الولايات المتحدة الصناعيين

انخفضت أسعار النفط الآجلة في تداولات الأسبوع الماضي إلى أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أعوام مسجلة خسائر أسبوعية نسبتها بلغت نحو 10 بالمئة بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأربعاء الماضي فرض رسوما على واردات الولايات المتحدة من جميع دول العالم هي الأعلى منذ أكثر من قرن.

وردت الصين بفرض رسوم جمركية إضافية نسبتها 34 بالمئة على كافة واردات السلع الأمريكية مما أثار المخاوف حيال حدوث حرب تجارية عالمية قد تؤدي إلى تفاقم التضخم وركود الاقتصاد وضعف الطلب على النفط.

وفي موازاة ذلك قررت بعض الدول في (أوبك بلس) والتي أعلنت عن تعديلات طوعية في أبريل ونوفمبر 2023 وهي كل من السعودية والكويت والإمارات والعراق وروسيا وكازاخستان والجزائر وعمان يوم الخميس الماضي إجراء زيادة في الإنتاج دفعة واحدة بمقدار 411 ألف برميل في مايو 2025 بدلا من زيادتها على فترة ثلاثة أشهر قادمة بمعدل 137 ألف برميل شهريا كما كان متفق عليه سابقا.

وفي هذا الصدد أكد عدد من الخبراء والمختصين الكويتيين في شؤون النفط والطاقة في تصريحات متفرقة لـ (كونا) أمس الأحد أن من أسباب انخفاض أسعار النفط ارتفاع مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية بنحو 6ر2 مليون برميل لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ يوليو 2024 وهي 8ر439 مليون برميل مدفوعة بزيادة حادة في واردات النفط الخام الكندية.

وقال المحلل النفطي ورئيس مركز الأفق للاستشارات الإدارية خالد بودي لـ(كونا) إن قرار رفع الرسوم الجمركية شكل عامل ضغط على الأسعار بسبب المخاوف من حدوث ركود إقتصادي حيث أدت هذه المخاوف إلى إنسحاب الكثير من المضاربين من سوق النفط متوقعا تراجع أسعار النفط خاصة أن المضاربات تشكل ما بين 30 و 40 بالمئة من الطلب على النفط.

وأضاف بودي أن هذا الإنخفاض في أسعار النفط هو إنخفاض مؤقت قد يؤثر على الأسعار لفترة لا تزيد عن ستة أشهر إذ من المتوقع أن تتعافى الأسعار بعد ذلك بسبب النمو المستمر في الطلب على النفط.

وأفاد بأن قرار (أوبك بلس) يوم الخميس الماضي برفع زيادة إنتاج النفط من الزيادة المقررة سابقا وهي 135 ألف برميل يوميا إلى 414 ألف برميل يوميا شكلت أيضا ضغطا كبيرا على الأسعار.

بدوره قال المستشار في مجال النفط والبتروكيماويات جمال الغربللي لـ(كونا) إن أسواق النفط العالمية شهدت تراجعا ملحوظا بعد إعلان الرئيس ترامب فرض رسوم جمركية على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة عازيا هذا التراجع إلى المخاوف من اندلاع حرب تجارية عالمية قد تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والطلب على الوقود.

وأضاف أن الأوضاع الجيوسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط وإعلان تحالف (أوبك بلس) عن زيادة غير متوقعة في إنتاج النفط سيكون لهما تأثير سلبي على الأسعار.

وتوقع أن تستمر أسعار النفط في التراجع على المدى القريب مع احتمال وصول سعر الخام إلى ما بين 55 و60 دولارا للبرميل مؤكدا أن هذه التوقعات قد تتغير بناء على التطورات المستقبلية في السياسات التجارية والإنتاج النفطي العالمي. من جانبه قال الخبير والاستشاري النفطي الدكتور عبدالسميع بهبهاني لـ(كونا) إن التعريفات الجمركية تشكل أحد أبرز الأدوات الاقتصادية المستخدمة خلال الأزمات إلا أن تأثيرها على الاقتصاد العالمي يظل موضوعا معقدا.

وأضاف بهبهاني أنه في ظل التوترات التجارية عادة ما تشهد أسواق المال تراجعا مؤقتا لكنها تعاود انتعاشها بسرعة نسبية نظرا لطبيعة تعاملها الديناميكي مع الأحداث لافتا إلى أن تأثيرها أعمق في قطاعي التصنيع والتجارة إذ تؤدي التعريفات إلى إعادة توزيع مواقع الإنتاج.

وأكد أن المتضرر الأكبر من هذه السياسات ليس دول الخليج بل الاتحاد الأوروبي وبعض حلفاء الولايات المتحدة الصناعيين الذين يعانون أصلا من ضعف اقتصادي هيكلي قائلا "إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي قد لا تتطلب سوى عام واحد لاستعادة النشاط الطبيعي ولكن باتجاهات جديدة".

وبين أن التعريفات الجمركية الجديدة ليست بالضرورة ستكون سلبية على دول أوبك الخليجية بل قد تدفع نحو زيادة الإنتاج الآسيوي وبالتالي زيادة الطلب على النفط الخليجي مع فرص تحقيق أسعار تنافسية بنهاية العام.

وكان الرئيس ترامب قد فرض الأربعاء الماضي على أساس "مبدأ المعاملة بالمثل" وبحد أدنى 10 بالمئة في أشد تصعيد للرسوم الجمركية الأمريكية منذ قرنين.

ودخلت الرسوم الجمركية بنسبة 10 بالمئة على جميع الواردات إلى الولايات المتحدة حيز التنفيذ يوم أمس السبت ومن المقرر فرض رسوم جمركية أعلى يوم الأربعاء المقبل.